

كيف هاجرت أموال السوريين

رامي شراق

(سوريا)

الملخص التنفيذي:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في أنظمة الاتصالات وشبكة الانترنت وانتشار المعلومات، وفرضت العولمة نفسها على دول اختارت لنفسها الانعزال عن التطورات التقنية المتلاحقة، وصاحب هذا التقدم تطوراً في أنظمة الدفع والتحويلات النقدية العالمية. وسوريا من هذه الدول التي اختارت أن تبقى على عزلتها رغم هذا الانفتاح الكبير في عالمنا الاقتصادي.

فعندما سمعت بأن الحكومة السورية تقدر أموال السوريين في المصارف اللبنانية ب ٢٠ مليار دولار، في حين أن المصادر الحكومية اللبنانية تتحدث عن ١٥-٣٠ مليار دولار حجم إيداعات السوريين في المصارف اللبنانية. والمصرف المركزي التركي صرح حسب بيانات عام ٢٠٠٩، بأن حجم الإيداعات السورية في المصارف التركية بلغت ٩٨ مليار دولار أمريكي تقريباً، كما صرحت الحكومة المصرية مؤخراً بأن حجم الاستثمارات السورية في مصر بلغت ٢٣ مليار دولار أمريكي، وأحدث الأرقام الحكومية الدولية تشير إلى أن حجم الحوالات لداخل سورية بلغت خلال عام ٢٠١٦، إلى ٥،٥ مليار دولار أمريكي من قبل السوريين ذات أنفسهم.

جميع هذه الأرقام أثارت غريزتي وغيرتي الاقتصادية للبحث في هذا الموضوع، وجمع كافة المعلومات والأرقام حول تحويل الأموال خارج سوريا؟ كيف تتم؟ من يقوم بها؟ ولصالح من؟ وما دور التشريعات الحكومية في ذلك؟ وبالتالي ما هي التوصيات اللازمة في هذا الخصوص؟

ففي ورقة السياسات هذه التي نقدمها بين يديكم اليوم سوف نقوم بدراسة ماهية شبكات الحوالة الخاصة في سورية، لما لهذا الموضوع من أهمية لتطوير البنية الأساسية لجسم الاقتصاد السوري. حيث سوف نعرف الحوالة المالية في سوريا وأقسامها وأطرافها إضافة إلى التعريف بشبكات الحوالة المالية الخاصة. وفي نهاية الورقة سوف نستعرض عدد من التوصيات التي تقدم تصور مبدئي لشكل الاقتصاد الذي يجب أن يكون عليه الاقتصاد السوري ما بعد الصراع، فاقترحنا نظاماً يضمن حرية التجارة ويجذب الاستثمارات الأجنبية ويشجع الاستيراد والتصدير وتحرير سعر صرف الليرة السورية مقابل القطع الأجنبي.

تعريف المشكلة:

على مدار العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي لم يكن هناك نظام واضح للتحويلات النقدية في سوريا سواء كان يقوم بها تجاراً أو أشخاصاً عاديين، فكانت معظم التحويلات النقدية التي تتم من وإلى سوريا تمر عبر شبكات الحوالات الخاصة، أو عن طريق تهريبها إلى الخارج ليتم تحويلها عبر بنوك الدول المجاورة (لبنان - الأردن - تركيا)، وفي مطلع الألفية الجديدة حتى بداية الصراع في سوريا عام ٢٠١٢، ورغم كثرة القوانين التشريعية الصادرة من رئاسة الجمهورية بخصوص تنظيم الحوالة النقدية في البلاد، إلا أنه لم يكن لها التأثير المطلوب فاستمرت معظم تحويلات التجار تمر عبر شبكات الحوالات الخاصة. هذه السياسات أدت إلى خسارة الاقتصاد الوطني لمصدر دخل مهم وهو عمولات هذه الحوالات التي كانت تذهب إلى شبكة الحوالات الخاصة وبنوك الدول المجاورة (لبنان، الأردن، تركيا)، ناهيك على عدم قدرة مصرف سوريا المركزي ممارسة دوره الرقابي على التدفقات المالية الداخلة والخارجة من الاقتصاد الوطني السوري مما أعطى تسهيلات كبيرة لعمليات غسل الأموال والتحويلات النقدية المشبوهة لتمويل غير شرعي وحافز لعمليات غسل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية، وخسارة الاقتصاد الوطني لجزء كبير من القطع الأجنبي الذي كان يحول إلى الخارج بطرق غير قانونية، إضافة إلى خسارة الميزة التنافسية للمصارف السورية مقابل المصارف في الدول المجاورة لسوريا (لبنان الأردن، تركيا) نتيجة عدم قدرتها على القيام بدورها في التحويلات النقدية في حين كانت البنوك في الدول المجاورة لسوريا تقوم بهذا الدور وتستفيد منه، ناهيك على أن شبكات الحوالات الخاصة في

سوريا كانت المستفيد الأكبر في فترة الصراع وكانت الأكثر نمواً وجذباً للاستثمارات السورية.

الإطار العام:

إن الهدف الأساسي للبحث هو تسليط الضوء على نشأة هذه الشبكات ومعرفة آليات عملها، ومن ثم وضع نظم يمكن تطبيقها للاستفادة من التحويلات النقدية التي تمر عبر سوريا، وتحقيق الاستفادة القصوى للاقتصاد السوري من هذه التحويلات، وتفعيل دور القطاع المصرفي الخاص في تقديم خدمات التحويلات المالية والنقدية بشكل مشرع مما يعيد له الميزة التنافسية التي افتقدها في الفترات الزمنية السابقة.

ومن أبرز التحديات التي واجهتني أثناء البحث هي محدودية المراجع والموارد التاريخية لتطور نظام الحوالة في سوريا بالإضافة إلى عدم القدرة على الولوج إلى القوانين الصادرة من مصرف سوريا المركزي نتيجة تعطل الموقع الإلكتروني الخاص به، وعدم وجود نصوص كاملة لمجموعة القوانين الصادرة من مجلس الشعب في سوريا بالإضافة إلى الرقابة الحكومية المشددة على الإعلام أثناء حكم حزب البعث. فعمدت إلى إجراء استبيانين حول شبكات الحوالة الخاصة في سوريا وتطورها تاريخياً، خصص الأول لرجال الأعمال والصناعيين في سوريا، أما الثاني فقد خصص للصرافين العاملين في شبكات الحوالة الخاصة في سوريا، وقمت بزيارات ميدانية لملئ هذه الاستبيانات عبر زيارات وحوارات مباشرة مع أصحاب العلاقة أو دعوتهم لجلسات حوار مفتوحة حول الموضوع ذاته.

شهد العالم خلال السنوات الماضية تقدم متسارع في أنظمة الدفع والتحويلات المالية والنقدية نتيجة زيادة في حجم التبادلات التجارية بين الدول، فظهرت طرق جديدة مبتكرة للقيام بعمليات الدفع والتحويلات المالية في حين ظل التجار والصناعيين والأفراد في سوريا يعتمدون على شبكات الحوالة الخاصة للقيام بعمليات التحويلات النقدية، وذلك بسبب الرقابة الحكومية المشددة على التحويلات المالية والقوانين والأنظمة التي كانت تقيد حركة التدفقات النقدية من وإلى سوريا إضافة إلى الانخفاض الكبير في القطع الأجنبي في السوق السوري.

ومع بداية الصراع في سوريا عام ٢٠١٢، وازدياد عدد السوريين خارج الأراضي السورية في الدول المجاورة لسوريا مثل تركيا والأردن ولبنان ومصر وبالتالي ازدياد عدد وقيمة

الحوالات النقدية المتجهة من وإلى الداخل السوري. فبدأت تظهر مشكلات كبيرة بآلية التحويل النقدي من وإلى سوريا إضافة إلى مشكلة اتساع شبكات الحوالات الخاصة في سوريا التي كانت تقوم بعملية التحويل، فضلاً عن انخفاض كبير في جودة التحويلات المالية وارتفاع كبير في قيمة العمولات الممنوحة لشبكات الحوالات الخاصة مقابل القيام بعمليات التحويل هذه. فكان لزاماً علينا دراسة نظم التحويلات المالية السائدة في سوريا أثناء وقبل الصراع وتحليلها والوقوف عند مشكلاتها وطرح حلول عملية لها بما يضمن الفائدة لجميع أطراف قطاع الحوالة (المحول، الوسيط، المحول له).

أولاً: الحوالة المالية

ماهية الحوالة المالية

هي عملية نقل للأموال من شخص أو جهة اعتبارية إلى شخص أو جهة اعتبارية أخرى عن طريق وسيط معين.

وبالتالي فإن للحوالة أربعة أطراف أساسيين:

- المُحوّل: هو الشخص أو الجهة الذي أعطى أمر نقل الأموال لتخرج من ملكيته، يجب أن يكون هذا الأمر متضمناً اسم المُحوّل له وعنوانه ورقم هاتفه والزمان الذي سيستلم بها النقود ونوع العملة.

- الوسيط المُحوّل: هي الجهة التي تقوم بإصدار أمر الدفع إلى فرعها أو جهة أخرى متعاونة معها (أفراد في الغالب) في المكان الذي يتواجد به المُحوّل له.

- الوسيط الدافع: هي الجهة التي تقوم باستلام أمر الدفع لتسلم المبلغ المنقول من المُحوّل إلى المحوّل إليه حسب الشروط التي في أمر نقل الأموال.

- المُحوّل له: هو الشخص أو الجهة التي تستقبل الأموال والتي حررت الحوالة باسمه.

أنواع الحوالة المالية

تصنف أنواع الحوالة المالية حسب نوع الوسيط الذي يقوم بعملية نقل الأموال من المحوّل إلى المحوّل إليه:

1. الحوالة المصرفية: يكون الوسيط فيها مصرفاً، بحيث يعطي المحوّل أمراً لمصرفه بتحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب المحوّل إليه، ويمكن أن يكون حساب المحوّل إليه بنفس

مصرف المحوّل أو بمصرف آخر.

2. الحوالة الالكترونية: يكون الوسيط فيها شركة للصرافة متعددة الفروع (شبكة من الوسطاء المنتشرين جغرافياً) بحيث يسلم المحول المبلغ المراد تحويله إلى شركة الصرافة والتي تقوم بدورها بإصدار أمر الدفع لفرعها أو لشركة صرافة أخرى متعاونة معها في المكان الذي يتواجد فيه المحول إليه وتسليمه المبلغ المراد تحويله.

3. الحوالة الشخصية: غالباً هذا النوع من الحوالة يتم في السوق السوداء، إذ يعتمد هذا النوع على العلاقات الشخصية، وتفصيلاً يقوم المحوّل فيها بتسليم المبلغ المراد تحويله إلى شخص معين والذي يقوم بدوره بمراسلة شخص آخر موجود في مكان المحوّل إليه ليقوم بتسليمه المبلغ المراد تحويله.

ثانياً: شبكات الحوالات الخاصة في سوريا

هي عبارة عن مجموعة من الصرافين غير المرخصين (قد لا يتخذون الصرافة وتحويل الأموال مهنة أساسية لهم أصلاً) يرتبطون فيما بينهم بنظام اتصالات معين مثل (الهاتف، ويستخدمون غالباً في وقتنا الحالي وسائل التواصل الاجتماعي) بحيث يقومون بعمليات التحويلات المالية فيما بينهم بغية وصول الأموال من المكان المرسل إلى المكان المُستهدف النهائي، إضافة إلى أنهم يقومون بتصريف العملات المحلية بعملة عالمية أخرى وبطريقة سرية غير معلنة.

ويتم تسميتهم محلياً في سوريا بالسوق السوداء للحوالة، حيث أن لهم طرقهم الخاصة بالتحويلات وتصريف العملات بعيداً عن رقابة الحكومة¹، وقد تكون هذه الطرق عبر العلاقات الشخصية أو عن طريق حسابات بنكية خاصة بهم في بنوك خارج سوريا، إضافة إلى أنهم يحددون أسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بما يتوافق مع مصالحهم ويتلاءم مع أسعار الصرف في الدول المجاورة، وغالباً ما يكون سعر الصرف هذا مختلف عن سعر الصرف الرسمي الذي يصدره مصرف سورية المركزي.

ماهية شبكات الحوالات الخاصة في سوريا

¹ غالباً ما يتسترون تحت مهنة أو عمل آخر غير تحويل الأموال والصرافة.

شبكة الحوالات الخاصة عبارة عن تشابك مجموعة من الأشخاص فيما بعضهم يخاطبون بعضهم بأحد وسائل الاتصال كالرسائل الالكترونية أو الهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعية، وهؤلاء الأشخاص ليسوا بالضرورة متفرغين بعمل التحويلات المالية بل يقومون ظاهرياً بأعمال أخرى للتغطية على عمل التحويلات المالية كالحلاقة أو بيع أجهزة الهاتف المحمول أو حتى بيع وتجارة المجوهرات.

وتقسم شبكات الحوالة الخاصة حسب توزعها الجغرافي ونطاق انتشارها إلى:

- شبكات حوالات محلية: يكون جميع أعضاء هذه الشبكات موجودون داخل الدولة الواحدة.
 - شبكات حوالات إقليمية: يكون أعضاء هذه الشبكات متواجدين في مدن تابعة لدول متجاورة مع بعضها.
 - شبكات حوالات دولية: يكون أعضاء هذه الشبكات متواجدين في دول مختلفة.
 - شبكات حوالات عابرة للقارات: يكون أعضاء هذه الشبكات متواجدين في دول مختلفة متباعدة عن بعضها البعض ومتواجدة في قارات مختلفة.
- كما تقسم تلك الشبكات حسب رأسمالها العامل إلى:
- شبكات حوالات صغيرة بحيث لا يتجاوز رأس مال كل طرف فيها 10000 دولار.
 - شبكات حوالات متوسطة بحيث لا يتجاوز رأس مال كل طرف فيها 100000 دولار.
 - شبكات حوالات كبيرة بحيث لا يتجاوز رأس مال كل طرف فيها 1000000 دولار.
 - شبكات حوالات ضخمة بحيث يتجاوز رأس مال كل طرف فيها أكثر من 1000000 دولار.
- ويعتبر عدد مكاتب الحوالات الخاصة الصغيرة هي الأكبر والأكثر توزعاً، وذلك بسبب صغر رأسمالها، وهكذا. أي أن عدد العاملين في كل مستوى يتناسب عكساً مع حجم الرأسمال العامل.

أيجابيات شبكات الحوالات الخاصة في سوريا

1. السرعة في انجاز التحويلات المالية، حيث لا تتجاوز العملية في أغلب الأحيان سوى دقائق معدودة لتسليم المبلغ المطلوب.
2. التغطية الجغرافية، حيث أن شبكة الصرافين يمكن أن تمتد إلى مناطق لا يمكن الوصول إليها عن طريق البنوك أو شركات الحوالة المرخصة العادية.

3. انخفاض قيمة عمولات تحويل الأموال بالمقارنة مع البنوك أو شركات الحوالة المرخصة العالمية.

أما عن سلبيات شبكات الحوالات الخاصة في سورية يمكن القول بأنها لا تتمتع بالأمان الكافي والثقة في بعض الأحيان، ولا يوجد أي غطاء قانوني يحمي تلك الأموال من عمليات النصب والاحتيال.

التوصيات:

بعد هذا الاستعراض لشبكات الحوالة الخاصة في سوريا وتطورها حسب تبديل القوانين والتشريعات التي تحكم السياسات المالية، بالإضافة إلى النتائج السلبية التي أفرزها الصراع الدائر في سوريا منذ العام 2011، وهجرة أكثر من 4.5 مليون سوري وانتشارهم في مختلف دول العالم، ناهيك عن رغبة رجال وسيدات الأعمال السوريين والصناعيين من تهريب أموالهم من داخل سوريا إلى خارجها، هذه العوامل مجتمعة كانت من أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار ونشوء شبكات حوالة خاصة، وبالتالي هذا القطاع كان من أكثر قطاعات الأعمال جذباً للاستثمارات السورية سواءً داخل أو خارج سوريا. لذا كان لزاماً علينا أن نقدم ورقة السياسات هذه ونضعها بين أيدي صناع القرار وأصحاب المصلحة المختلفة والمرتبطين بهذا الموضوع حالياً أو في المستقبل، وأن نقدم لهم أهم التوصيات، على أمل أن نساهم في معالجة أحد أهم المواضيع الاقتصادية في سوريا. وتتلخص التوصيات التي نقدمها في هذه الورقة بالنقاط التالية:

1. دعوة الحكومة السورية لتحرير عمل المصارف الخاصة العاملة في سوريا من قيود تحويل النقود وتصريف العملات الأجنبية، وإلغاء كافة أشكال القوانين والمراسيم التي تحد من عملها.

2. تبني الحكومة لمفهوم البنية التحتية التي تخدم الاقتصاد الرقمي (من خلال الاستثمار في خدمات المصارف الالكترونية، وبناء قواعد البيانات للهوية الوطنية الالكترونية للمواطنين، والترويج وتسهيل الولوج إلى الإنترنت واستخدام تطبيقاتها) الأمر الذي يسهل ويساعد في إجراء العمليات المصرفية من تحويل وتصريف أموال بيسر وأمان.

3. رجال وسيدات الأعمال السوريين في الدول المضيفة لهم: عليهم أيضاً تشكيل كيان موحد

(جمعيات، رابطة، غرف، أو اتحاد) ضمن الدول المتواجدين على أراضيها، أو تنظيم جهودهم في إطلاق حملات مناصرة ولوبيات ضغط، للمطالبة والسماح لهم باستخدام حساباتهم المصرفية في الدول المستضيفة لهم وإجراء الحوالات النقدية بيسر وأمان.

4. أما بالنسبة للحكومات التي تحتضن المستثمرين السوريين، فيجب عليها إتاحة الفرصة للمستثمرين المتواجدين على أراضيها وتمكنهم بالتمتع بجميع الخدمات المصرفية بما فيها التحويلات المالية والنقدية المتوافرة على أراضيها، وعدم حرمانهم من تلك الخدمات، وذلك للاستفادة المتبادلة من قبل الطرفين وعدم دفعهم للجوء للسوق السوداء ودفع مبالغ وعمولات كبيرة تصل في بعض الأحيان ل ٦٪ لتمويل وارداتها من الخارج، وحماية أموالهم من التعرض للنهب والسرقة.

5. إلغاء قانون الاستثمار في سوريا لتصبح أكثر جاذبية للشركات الأجنبية وتحفيزها على الاستثمار في سورية مما يعزز من حركة الأموال الداخلة والخارجة إلى سورية ويزيد من القطع الأجنبي المتواجد في الأسواق السورية. وتطبيق سياسة السوق المفتوح وإعطاء الحرية للتجارة الخارجية، ومن شأن هذا المقترح بأن يزيد من حركة الاستيراد والتصدير ويزيد من جودة المنتجات السورية دولياً لما سوف تكسبه من خبرات وتنافسية أما المنتجات الخارجية الواردة إلى سورية مما يعزز التصدير وهذا من شأنه زيادة حركة تدفقات الأموال الداخلة والخارجة في النظام الاقتصادي في سوريا.

6. عدم تدخل الحكومة في تحديد أسعار صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، وترك آلية تحديد سعر الصرف لآلية العرض والطلب.

7. تشجيع شركات الصرافة على العمل في سورية بشكل قانوني وتنظيمها والوقوف عند احتياجات هذه الشركات ومعالجة كافة مشاكلها لمنع كافة الأسباب القانونية التي تجعلها تلجأ إلى النشاط السري لتحويل الأموال.

المراجع:

- أرشيف الدكتور عزت طرابلسي وزير المالية الأسبق عام 1962 وأول حاكم لمصرف سوريا المركزي

- أرشيف الدكتور عدنان العطية مفوض الحكومة السابق لدى المصرف المركزي ورئيس

مجلس إدارة مصرف سورية والمهجر.

- دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة (1980 – 2005)، الدكتورة هناء أحمد – جامعة تشرين.
- التقرير العالمي ٢٠١٦، الصادر عن منظمة هيومن رايتس واتش.
- التقرير السنوي عن أعداد اللاجئين السوريين في دول الجوار ٢٠١٦، الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.